د. محمود الفطافطة *

عن الاستيطان في «قلوب» أحياء القدس

اسم الكتاب: الاستيطان في أحياء القدس
المؤلف: أحمد أمارة
الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار
مكان النشر والسنة: رام الله ـ 2022
عدد الصفحات: 275

كثيرةٌ هي الدراسات التي تتناول وتحلل واقع الاستيطان في مدينة القدس انطلاقاً من المنهج الكلاسيكي المستند إلى الوصف دون التعمق، والتحليل دون النقد. وفي مقابل ذلك، نجد بعض الباحثين اتجه نحو تحليل ونقد هيكلة وإعادة هندسة الحيز والجغرافيا الفلسطينية في القدس، ضمن الإطار النظري الأوسع للاستعمار الاستيطاني، وضمن تحليل متعدد المجالات والتخصصات.

إن استخدام مثل هذا المنهج البحثي من شأنه المساهمة في كشف صورة شمولية وفهم أعمق للديناميكيات الجارية من خلال الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية من جهة، وطرح منهجية جديدة لدراسة السياسات والممارسات الإسرائيلية في القدس بشكلٍ خاص.

اختلاف المنهجية والممارسة

إن هذا العمل البحثي المُعقد في الآليات والمنهجيات، والترابط بين تاريخانية الوقائع وتحليلها ونقدها في ضوء الأحداث الجيو سياسية الراهنة المرتبطة بفلسطين وقضاياها، تصدى له الباحث والأكاديمي أحمد أمارة في كتابه (الاستيطان في أحياء القدس -البلدة القديمة وسلوان والشيخ جرّاح).

*أكاديمي، ومؤسس تجمع» باحثون بلا حدود» ـــ فلسطين

المؤلف أمارة يسعى، من خلال تحليل موضوعات كتابه، إلى رصد العلاقة الجدلية المتبادلة بين القانون والسياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والجغرافيا والتاريخ وتفكيكها، حيث يُشكل كل حقل من تلك الحقول الحقل الآخر ويؤثر عليه.

وعلى أساس هذا المنهج النقدي، يستعرض الباحث ويحلل الممارسات القانونية والسياسية والإدارية التي تمكن الجمعيات الاستيطانية والمؤسسات الرسمية الإسرائيلية والتشابك بينها من الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية، ودراسة أبعاد ذلك الاستيطان، فعلياً، على واقع تلك الأحياء، وعلى واقع القدس عموماً.

في مقدمة كتابه يكشف المؤلف أمارة عن أن ما يجري في سلوان والشيخ جراح، وفي أحياء أخرى في القدس، هو نمط يختلف عن الاستيطان الكلاسيكي ويتميز عنه نسبياً، كون أن هناك جمعيات استيطانية تعمل على فرض واقع استيطاني جديد له مميزات خاصة، وتستند إلى ادعاءات وحجج دينية وتاريخية، مثل أن بعض الأملاك في قلوب الأحياء الفلسطينية تعود لعائلات يهودية أو لأوقاف يهودية أو إلى مالكين يهود سابقين.

الاستيطان: الآليات والجمعيات

يتطرق الكتاب إلى الآليات التي تسعى من خلالها الجمعيات الإسرائيلية لاستخدام أساليب أخرى لتحقيق أهدافها، منها مناشدة السلطات الإسرائيلية مصادرة بيت معين أو مبنى معين بحجة أنه بالإمكان مصادرته بحسب القانون الإسرائيلي، مثلًا: بحسب قانون أملاك الغائبين الذي يُصادر أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم بعد العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧، ويُخصص العقار بعد الاستجابة والمصادرة لتلك الجمعيات وللمُقربين منها من أجل الاستيطان فيها.

يحلل الكتاب ازدياد نفوذ الجمعيات الاستيطانية المالي والسياسي، وبالتالي نشاطها الاستيطاني، في ظل عوامل سياسية واجتماعية وقانونية وتاريخية مختلفة، أهمها هيمنة اليمين الإسرائيلي على المشهد السياسي الإسرائيلي منذ نهاية السبعينيات، وفي العقدين الأخيرين هيمنة الصهيونية الدينية القومية التي تدعم بشكلٍ كبير تلك الجمعيات المنتمية بغالبيتها إلى هذا التيار السياسي الديني، إلى جانب سياقات سياسية وقانونية واسعة ودولية أتاحت التوسع والمُصادرات وانتهاكات الحقوق الفلسطينية وضم مناطق واسعة فعلياً إليها دون نقدٍ أو معيقات دولية جدية.

ويرى أمارة أن الاستيطان كان، ولا يزال، هو الهدف الرئيس للاستعمار الاستيطاني لفلسطين، فقد أقيمت عشرات المستوطنات في الفترة العثمانية، وعشرات أخرى في فترة الانتداب، وأتت النكبة لتجسد السيطرة الحقيقية على الحيز وعلى الأرض، فمع الطرد والتشريد ومع تأسيس السيادة القانونية السياسية، والذي كان مرفقاً بقوة السلاح، تمكنت الحكومات الإسرائيلية من خلق

واقع جديد، عبر مصادرات للأرض بمساحات شاسعة، وهدم القرى الفلسطينية، وبناء مئات المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية المصادرة وإسكان آلاف اليهود المهاجرين في البيوت الفلسطينية التي لم تهدم.

أبعد من الهدم!!

تبنت إسرائيل ذلك النهج، أيضاً، بعد العام ١٩٦٧، إذ هدمت القرى وصادرت الأراضي، وأقامت المستوطنات، ليصل عدد المستوطنين اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ إلى أكثر من ٧٠٠ ألف مستوطن، وفعلت ذلك بشكل مركز وخاص في مدينة القدس. حيث سارعت، بمساعدة نظامها القانوني الجاهز، إلى مصادرة أكثر من ثلث الأراضي الفلسطينية، بعد أن ضمت بشكل غير قانوني مساحات شاسعة شملت القدس الشرقية (المعرفة أردنياً) بالإضافة إلى ٢٨ حياً وقرية مجاورة والتي أصبحت تعرف اليوم جميعها بشرق القدس، أو القدس الشرقية، فمع الضم سارعت إسرائيل لتهويد الحيز وركزت بشكل خاص على القدس، لفرض واقع سياسي وجغرافي وقانوني جديد يمنع «تقسيمها»، ويمنع «التنازل» إسرائيلياً عن شقيها، غربها وشرقها.

تجتمع هذه الممارسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية الاستيطانية لتهويد مدينة القدس وتغيير واقعها وجغرافيتها (وفق الكتاب). فمن ناحية تعمل سلطات التخطيط والبناء على تحديد مخططات جديدة تخص حي وادي الجوز والمصرارة ومقبرة اليوسفية ومحيط أسوار البلدة القديمة، فيما تخطط من ناحية أخرى لبناء «تل فريك» معلق يوصل بين الشق الغربي والشق الشرقي للمدينة ماراً بحي سلوان، ومجاوراً للسور ثم إلى منطقة جبل الزيتون والطور.

ويبين الكتاب أن الهدف القادم هو بيت حنينا، حيث سكن هناك عدد قليل من العائلات اليهودية وقدمت دعاوى إخلاء ضد فلسطينيين من مناطق وأراض تظهر وكأنها مسجلة تحت اسم «حارس أملاك العدو الأردني»؛ ليقوم القيم العام بتقديم دعاوى الإخلاء وتخصيصها للجمعيات الاستيطانية، كما تدور محاولة مماثلة حالياً في الحي الغربي في الشيخ جراح.

إن كل هذا المجهود (حسب المؤلف) يهدف إلى تغيير معالم المدينة، ويُظهر محاولة إسرائيل، بكل الطرق، تأسيس سيادتها وترسيخها عليها، فبعد إحلال طوق استيطاني يفصل القدس عن محيطها الفلسطيني بعد العام ١٩٦٧، تستهدف الجمعيات الاستيطانية مؤخراً، عبر استغلال مخططات التخطيط والبناء، محيط البلدة القديمة والحوض المقدس.

وفي المقابل، كما الحال في باقي فلسطين، استعملت إسرائيل سياسات التخطيط والبناء لتقييد الحيز الفلسطيني والسيطرة عليه لمنعه من التوسع والامتداد، ولم تبن أي حي فلسطيني جديد أو بلدة جديدة في القدس وحولها، حيث نتج عن ذلك ازدحام سكاني كبير، والآف الوحدات السكنية المعرفة إسرائيلياً كغير قانونية، والتي صدرت بحقها أوامر هدم.

ما الذي يميز الاستيطان في الشيخ جراح؟

يتطرق الباحث إلى الاستيطان في أهم أحياء مدينة القدس، طارحاً سؤالاً رئيساً حول ذلك مفاده: ما الذي يميز الاستيطان في الشيخ جراح؟ وبماذا تختلف الحالة، أيضاً، في سلوان؟ ويجيب الكاتب عن ذلك قائلاً: ما يجري في الشيخ جراح وفي سلوان منذ العام ١٩٦٧، يجري بالمقابل في داخل البلدة القديمة وفي أحياء فلسطينية أخرى في القدس، وهو نمط استيطاني يختلف عن الاستيطان الكلاسيكي الذي تعودنا عليه إسرائيليًا؛ أي مصادرة الأرض بمساحات شاسعة بمبادرة حكومية، وتخطيط كامل لحي وبلدة جديدة لمئات أو آلاف الوحدات السكنية، ومن ثم بيعها لعائلات يهودية أو توزيعها عليها، وفي حالات أخرى كان هناك هدم للقرى الفلسطينية ومحوها، ومن ثم بناء مستوطنات جديدة.

ويضيف: لكن ما يجري في سلوان والشيخ جراح وفي أحياء أخرى في القدس، هو نمط يختلف عن الاستيطان الكلاسيكي، كون أن هناك جمعيات استيطانية تعمل على فرض واقع استيطاني جديد له بعض المميزات، وأهمها الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية مثل الشيخ جراح وسلوان والبلدة القديمة؛ بما يشمل الأحياء الفلسطينية منها. كما تتميز بوجود بعض الادعاءات والحجج الدينية والتاريخية، مثل أن بعض الأملاك ذات أملاك يهودية أو لأوقاف يهودية أو إلى مالكين يهود سابقين، حتى ولو لم تكن هناك أي علاقة بين تلك المجموعة الاستيطانية والوقف اليهودي التاريخي مثلاً، أو العائلة اليهودية التي كانت لها حقوق ملكية وكانت تسكن في الحي المستهدف مثلاً.

عن الاستيطان في «قلوب» أحياء القدس.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد تلك الجمعيات على المحاججة بأن منطقة معينة هي منطقة تاريخية يهودية من ألف أو ألفي عام؛ مثلاً كالادعاء بوجود مدينة داود في حي سلوان والاعتماد على الحفريات الأثرية من أجل تثبيت وجودها الاستيطاني في قلب سلوان، على بعد عشرات الأمتار من المسجد الأقصى، مع الإشارة، إلى أن كل الحفريات الآثارية التي أجريت في مدينة القدس لم تبث أي وجود أو حق تاريخي لإسرائيل.

ويشير أمارة إلى أن أساليب تلك الجمعيات لا تقتصر على المصادرة أو الحجج التاريخية والدينية والمطالبة بأملاك يهودية، بل تسعى، أيضاً، للضغط على بعض الفلسطينيين وإغرائهم لتسريب عقاراتهم أو جزء منها في تلك الأحياء لتلك الجمعيات، ويتم التسريب في أغلب الحالات عن طريق عملاء فلسطينيين أو عرب.

خلاصة القول: سيظل هدف الاستيطان الإسرائيلي في القدس خلق واقع جديد ومفروض يمنع إمكانية تقسيم أي أجزاء من هذه المدينة المقدسة أو أي إمكانية لفصل مستقبلي لها ضمن أي حل سياسي. لكن في المقابل، سيبقى النضال الفلسطيني يعمل، من خلال ممارساته المختلفة، لمناهضة هذه السياسات الاستيطانية، وعلى رأسها الوجود الفلسطيني في المدينة الذي يحمل تاريخاً وهوية يسعى الاستيطان إلى هزيمتهما ومحوهما. وعلى الرغم من أن العمل لا يزال جارياً على مناهضة هذا الوجود الفلسطيني، فإن الاستيطان يبدو كائناً وجسماً غريباً لا يتلاءم مع الهيئة والصورة والطبيعة العضوية لمدينة القدس وتاريخها العربي والإسلامي الخالص.